



Université Saint-Joseph

Fondation RENAULT
D'ENTREPRISE



كرسي إدارة السلامة المرورية

كلمة البروفسور رمزي سلامه
في حفل افتتاح المؤتمر الدولي
"توجهات معاصرة في السلامة المرورية"

جامعة القديس يوسف في بيروت

16 آذار/مارس 2014

أصحاب المعالي ممثلي فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، ودولة رئيس مجلس النواب الأستاذ
نبيه بري، ودولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ تمام سلام
أصحاب المعالي والسعادة الوزراء السابقين والنواب والسفراء والمدراء العاميين والضباط
حضرة رئيس جامعة القديس يوسف
حضرة مديرة مؤسسة رينو
حضرة رؤساء وأعضاء الهيئات الحكومية والأهلية المعنية بالسلامة المرورية في لبنان والدول العربية
المشاركة
أيها الزملاء الكرام من المجتمع الأكاديمي
أيها الطلبة الأعزاء
أيها الحضور الكريم

منذ سنتين بالتحديد، وقفنا، في هذه القاعة بالذات، برعاية وحضور دولة رئيس
مجلس الوزراء آنذاك الأستاذ نجيب ميقاتي، وحضور السيد كارلوس غصن، رئيس
مؤسسة رينو، أمام حشد كريم مثل هذه النخبة الطيبة من أبناء لبنان والعالم العربي،

بمناسبة إطلاق كرسي وMASTER مؤسّسة رينو وجامعة القديس يوسف في إدارة السلامة المروريّة.

وكانت قد واجهتنا حينذاك ثلاثة تحديّات لتحويل حلم راود السيّد كارلوس غصن والأب رينيه شاموسي، رئيس جامعة القديس يوسف آنذاك، بتقديم خدمة محسوسة للبلدان العربيّة من أجل مساعدتها على التقدّم نحو تحقيق أهداف "عقد العمل من أجل السلامة المروريّة 2011-2020" إلى حقيقة.

وقد كمنت هذه التحديّات في الأمور الثلاثة الآتية:

بالرغم من وجود تدريبات، هنا وهناك حول العالم، بما في ذلك في بعض الدول العربيّة، في ميدان السلامة المروريّة، يشكّل تأسيس MASTER متكامل في إدارة السلامة المروريّة مبادرة رائدة لا مثيل لها حول العالم. وقد حظيت هذه المبادرة بمباركة واضحة من الجهات المعنيّة بالسلامة المروريّة في فرنسا وأميركا وغيرها من البلدان التي كانت تأسف لعدم وجود مثل هذا البرنامج في بلدانها.

لكنّ هذا الوضع حمل معه التحديّ الأول الذي كمن في وضع مفردات البرنامج الدراسي ومقرّراته. وقد استطعنا تخطّي هذا التحديّ بمشاركة خبراء في السلامة المروريّة من مؤسّسة رينو ومن جهات دوليّة عديدة مثل منظمة الصحة العالميّة، والبنك الدولي، وإدارة السلامة المروريّة في الولايات المتّحدة الأميركيّة، وخبراء من فرنسا وبريطانيا وغيرهم.

أمّا التحديّ الثاني فقد كمن في إيجاد الأساتذة الذين يتولّون تدريس مقرّرات الماستر المتنوّعة والمتعدّدة الاختصاصات، والإشراف على التدريبات العمليّة وعلى مشاريع تخرّج الطلبة، والتي تشمل، في ما تشمل، مقرّرات في الميكانيكا العضويّة، والهندسة

والتنظيم المدني، وعلم الأوبئة والإحصاء، وعلم النفس والتربية، والقانون، واقتصاديات السلامة المرورية، ورعاية المصابين، إضافة إلى الإدارة، ونظم المعلومات، ووضع السياسات والخطط الوطنية، وسوى ذلك من المقررات.

وقد وقّفتنا في هذا المجال بفضل التعاون والحماس اللذين أباديهاما اختصاصيون كرام من القطاعين العام والخاص في لبنان، وبفضل مشاركة أساتذة وخبراء متخصصين من سوريا، وفرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأميركية، ومصر، والمغرب، وفلسطين، والإمارات العربية المتحدة، والأردن، إضافة إلى العدد الكبير من خبراء رينو، بحيث أصبح لدينا فريق تدريس مقيم يتألف من إثني عشر استاذًا، ستتعرفون إلى أكثريتهم عند تسليم شهادات التخرّج إلى الطلبة، وأكثر من ثلاثين مشاركًا في التدريس وفي تأطير التدريبات العملية ومشاريع تخرّج الطلبة، ستتعرفون إلى بعضهم خلال هذا المؤتمر.

أمّا التحديّ الثالث فقد كمن في استقطاب الطلبة للالتحاق ببرنامج الماجستير. وقد تمّ التغلب على هذا التحديّ بشكل جزئيّ في السنتين الفائتتين من خلال المنح الدراسية التي تقدّمها مؤسّسة رينو للطلبة الملتحقين بالبرنامج من الدول ذات الدخل المتوسط أو المنخفض في المنطقة العربيّة، وبفضل إيمان قيادة قوى الأمن الداخلي في لبنان وجمعية شركات الضمان في لبنان بجدوى إعداد وتأهيل الضباط والعاملين فيها بالحصول على مؤهل أكاديمي على مستوى الماجستير. وهكذا التحق بالبرنامج في السنتين الأخيرتين خمسة طلبة من المغرب، وطالبان من الجزائر، وأربعة طلبة من مصر، وطالبان من فلسطين، وطالب من سوريا، وتسعة طلبة من لبنان، منهم خمسة ضباط من قوى الأمن الداخلي. وستتعرفون إلى الدفعة الأولى من هؤلاء

الطلبة خلال حفل توزيع الشهادات على الخريجين ومن خلال زيارة معرض مشاريع التخرّج التي أنجزوها.

ويبقى هذا التحديّ قائماً كلّ سنة. ونأمل توسيع دائرة استقطاب الطلبة لتشمل دولاً مثل الأردن، والعراق، واليمن، والسودان، وتونس، ودول الخليج إذا سمحت سلطات هذه الدول لرعاياها بالمجيء إلى لبنان.

وبواجهنا اليوم تحدّيّ رابع يكمن بتأمين فرص عمل لخريجي الماجستير. فمع حاجة الدول العربيّة لمثل هؤلاء الاختصاصيين للمساعدة على تحقيق أهداف "عقد العمل من أجل السلامة المروريّة" الذي اقترته الأمم المتّحدة والذي يعمل في سبيله المجتمع الدولي الممثل خاصّة بالشراكة الدوليّة من أجل السلامة المروريّة، شريكنا في تنظيم هذا المؤتمر، فإننا لم نرَ بعد إرادة سياسيّة حقيقيّة لدى المسؤولين الكبار في دولنا لجعل تخفيض الوفيات على الطرق بخمسين بالمئة مع حلول العام 2020 هدفاً استراتيجياً في خطط التنمية الاجتماعيّة وألويّة متقدّمة من أولويّات العمل الحكومي.

ولذا نحن بحاجة إلى مدافعين أقوياء عن السلامة المروريّة وعن ضرورة تعزيز القدرات الوطنيّة في دولنا للتصدّي لمخاطر الطرق والمركبات من خلال توظيف الاختصاصيين في هذا المجال في جميع المؤسّسات المعنيّة بالسلامة المروريّة.

ونأمل أن يسهم هذا المؤتمر بشحنّ الهمم وتجديد العزم على مجابهة التحديات التي تواجهها الدول العربيّة في هذا المجال بطريقة علميّة مدروسة مبنية على أفضل الخبرات الدوليّة.

والباب مفتوحٌ أمام مختلف الجهات الحكوميّة والأكاديميّة، ومؤسّسات القطاع الخاص والهيئات الأهليّة المعنيّة بالسلامة المروريّة، للانضمام إلى أسرة الكرسيّ والماستر

على نحوٍ أو آخر، لتكوينِ جماعةٍ أكاديميةٍ متكاملةٍ تعملُ لخدمةِ الإنسان، في إطارِ تربيويٍّ فاعلٍ ينهلُ من الخبرةِ الدوليّةِ في هذا المجالِ ويخدمُ مختلفَ شعوبِ هذه المنطقة.

وأغتئمُ هذه الفرصةَ لأُقدِّمَ الشكرَ العميقَ إلى فخامةِ رئيسِ الجمهوريّةِ اللبنانيّةِ، العماد ميشال سليمان، لرعايتهِ الكريمةِ لهذا المؤتمرِ ولإيفادهِ معالي وزيرِ الثقافةِ الأستاذ ريمون عريجي لتمثيلهِ وإلقاءِ كلمةٍ باسمه، والشكرَ أيضاً لدولةِ رئيسِ مجلسِ النوابِ الأستاذ نبيه بريّ للفتتهِ الكريمةِ بإيفادِ معالي رئيسِ اللجنةِ النيابيّةِ للأشغالِ العامّةِ والنقلِ المهندسِ محمّد قَبّاني لتمثيلهِ في هذا المؤتمرِ، ولدولةِ رئيسِ مجلسِ الوزراءِ الأستاذ تامّ سلام للفتتهِ الكريمةِ أيضاً بإيفادِ معالي وزيرةِ المهجّرينِ القاضيّةِ أليس شبطيني لتمثيله.

وأُنهي كلمتي بتوجيهِ الشكرِ إلى كلّ واحدٍ منكم، أيها الحضورُ الكرامُ جميعاً، على استجابتكم لدعوتنا ومشاركتم في هذا المؤتمرِ الذي نأملُ أن يكونَ محطةً مميّزةً على الطريقِ المؤدّي إلى أفضلِ إدارةٍ لشؤونِ السلامةِ المروريّةِ في بلدانِ المنطقة، من خلالِ البحثِ العلميِّ الرصينِ، وبناءِ القدراتِ البشريّةِ والمؤسّسيّةِ، القادرةِ على تحقيقِ ما يتطلّعُ إليه كلُّ إنسانٍ واعٍ ومسؤولٍ، وما تتنادي به سلطاتٌ حكوميّةٌ وهيئاتٌ مجتمعيّةٌ متنوّعة، ألا وهو الوصولُ، في المدى المنظورِ، إلى تخفيضِ الوفياتِ والإصاباتِ الجسيمةِ على الطُرُقِ إلى المستوى الذي وصلت إليه الدول المتقدّمة في هذا المجال والتي لا يتعدّى معدّلها 5 أو 6 وفياتٍ لكلِّ مئة ألف نسمة في السنة.

شكراً على حسن استماعكم.